الطبطبائي: هل وقع اعتداء على المراقبين الماليين أثناء أداء مهامهم منذ عام 2016؟

د.وليد الطبطبائي

وجه النائب د.وليد الطبطبائي سؤالاً إلى وزير المالية د.نايف الحجرف قال في مقدمته: لما كانت جريمة الإهانة أو الاعتداء على موظف عام من الجرائم التي شدد قانون الجزاء الكويتي في معاقبة مرتكبها، وذلك وفق المادة (134) والتي نصت على «كل من أهان بالقول أو بالإشارة موظفا عاما أثناء تأدية وظيفته، أو بسبب تأديته لها، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين» ووفق أيضا للمادة (135) من ذات القانون والتي نصت على «كل من تعدى على موظف عام، أو قاومه بالقوة أو العنف، أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديته، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون إخلال بأي عقوبة أخرى يرتبها القانون على عمل يقترن بالتعدي أو المقاومة».

وانطلاقا كذلك من قرار مجلس الوزراء رقم 485 الصادر بتاريخ 28 ابريل 2008 والذي قرر تكليف جميع الجهات الحكومية بمباشرة تحريك الدعوى الجزائية على كل من يقوم بإهانة العاملين فيها بالقول أو بالإشارة أثناء أداء وظائفهم أو الاعتداء عليهم لينالوا جزاءهم العادل لتحقيق الردع المطلوب لهذه الممارسات المنحرفة والحفاظ على مكانة الوظيفة وتمكين المسؤولين في الجهات الحكومية المختلفة من ممارسة أعمالهم وأداء مسؤوليتهم على النحو المطلوب.

وطالب الطبطبائي تزويده وإفادته بالآتي:

1ـ هل وقعت أي إهانة أو اعتداء على أي من المراقبين الماليين اثناء أداء مهام وظائفهم منذ عام 2016 وحتى تاريخ ورود السؤال؟

2ـ كشف بعدد الدعاوى الجزائية التي حركها جهاز المراقبين الماليين ضد الممارسات المنحرفة وحالات الاعتداء على موظفيه؟

3ـ هل أصدر جهاز المراقبين الماليين أي بيان استنكار أو شجب لما وقع بحق موظفيه؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من تلك البيانات؟ وما الإجراءات القانونية التي اتخذها للحفاظ على حقوق موظفيه وتحقيق الردع للمعتدين؟

4ـ هل توجد تقارير الطبية لأي من حالات الاعتداء التي وقعت بحق المراقبين الماليين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك التقارير.

5ـ هل تلقى جهاز المراقبين الماليين أي تقارير من موظفيه حول ملابسات الاعتداء عليهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من تلك التقارير والإجراء الذي تم بشأنها؟

6ـ ما الجهات الحكومية التي وقع فيها أي اعتداء أو إهانة على المراقبين الماليين أثناء ممارسة أعمالهم؟ مع تزويدي بأسماء ومسميات المسؤولين الذين سجلت بحقهم قضايا إهانة أو اعتداء.

7ـ ما النتائج التي انتهت إليها قضايا الإهانة أو الاعتداء على المراقبين الماليين؟ وهل منها ما زال منظور أمام الجهات القضائية؟

8ـ هل توجد كاميرات مراقبة في الجهات التي وقعت فيها إهانة أو اعتداء على المراقبين الماليين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب هل تم تفريغ ما تضمنته سجل الكاميرات من أحداث وعبارات؟ يرجى تزويدي بكشوف التفريغ ان وجدت.

مجلس الأمة يستضيف اللجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يستضيف مجلس الأمة الاجتماع الثاني للجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي، والذي يشارك به أعضاء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة من 29 إلى 30 أبريل 2018.

وقال أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويعي إن الاجتماع الثاني للجنة يعقد في الكويت كونها رئيسة الاجتماع الدوري الحادي عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د.عودة الرويعي

وبين الرويعي في تصريح صحافي ان الاجتماع سيناقش في بنود جدول الأعمال ما تم اتخاذه من خطوات منذ إنشاء اللجنة ودراسة النظام الداخلي للجنة وإعداد آليات التعامل مع التقارير الصادرة عن الجهات البرلمانية الدولية بشأن دول مجلس التعاون.

وأوضح الرويعي ان عمل اللجنة يهدف إلى تعريف البرلمان الأوروبي بمواقف دول مجلس التعاون الخليجي من مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وكذلك القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية لأمن واستقرار وتنمية دول المجلس.

وأضاف ان من ضمن أهدافها أيضا تبادل الخبرات البرلمانية مع البرلمان الأوروبي بما ينعكس على تطوير الممارسة النيابية، وتوثيق التعاون البرلماني بين الجانبين، وحشد التأييد اللازم لقضايا ومواقف دول مجلس التعاون على الأصعدة الإقليمية والدولية، والتوصل لتفاهم مشترك إزاء بعض القضايا المتباين وجهات النظر بشأنها مع البرلمان الأوروبي.

وكشف الرويعي ان من اختصاصات اللجنة المساهمة في حل مشاكل مواطني دول مجلس التعاون على أراضي الدول الأوروبية، وكذلك الجنسيات الأوروبية على أراضي دول مجلس التعاون، فضلا عن المساهمة في تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وفقا لاتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم المبرمة في هذا الشأن.

وأكد ان من اختصاصات اللجنة أيضا توطيد علاقات التعاون البرلماني من خلال تبادل الزيارات البرلمانية، وتبادل التشريعات والمعلومات البرلمانية للاطلاع والاستفادة المتبادلة، والتنسيق البرلماني في مختلف المؤتمرات، والندوات الإقليمية والدولية.

يذكر ان اقتراح تشكيل اللجنة جاء في الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون المنعقد في قطر، وتمت الموافقة عليه في الاجتماع الدوري الحادي عشر المنعقد في الكويت.

كما أن الاجتماع الأول للجنة عقد في مجلس الشورى بدولة قطر في 7 أكتوبر 2015، وقد قام وفد من المجالس الخليجية بزيارة مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل في أبريل الجاري.

قال إن "نفط الكويت" فشلت في السيطرة عليه واستدعت 4 شركات عالمية

عمر الطبطبائي يطالب وزير النفط بتحمل مسؤولياته وتوضيح حقيقة حريق "وارة"

طالب النائب عمر الطبطبائي وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي بتحمل مسؤوليته السياسية ونقل الحقيقة للقيادة السياسية حول حريق مكمن وارة النفطي، مبينا أن الوزير ليس أمامه إلا حلان إما الاستقالة وإما تشكيل لجنة تحقيق ومحاسبة المسؤولين.

وقال الطبطبائي في تصريح للصحافيين بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن مسلسل الكوارث بالكويت مع الأسف مستمر، وإن ما يحدث بالقطاع النفطي هو دمار للثروة ومصدر الدخل الوحيد للبلد.

وتمنى من سمو رئيس مجلس الوزراء استدعاء المهندسين والاستماع منهم مباشرة لحقيقة ما يحدث، وشدد على أن الأمر كارثة تمس الأموال العامة والبيئة والأمن، وأن الحريق ليس في مكان واحد ويمكن أن يمتد إلى المطار.

وأوضح أن الجميع تابع في الأيام الماضية كارثة الحريق في ثاني أكبر المكامن النفطية بالكويت وهو مكمن وارة، والذي لم تتم السيطرة عليه ليومنا هذا بسبب غياب الخبرات القادرة على التعامل مع هذه الحوادث، وهو نتيجة مباشرة للمحسوبيات والترضيات ومحاربة الكفاءات.

عمر الطبطبائي

ووصف الطبطبائي البيان الذي أصدرته مؤسسة البترول بأنه (مخز) وكله تضليل، متسائلا «لماذا تدعي شركة نفط الكويت بأن الحريق تحت السيطرة ولماذا قامت باستدعاء 4 شركات عالمية؟» ونوه بأن الفاتورة مفتوحة أمام الشركات التي تم جلبها للتعامل مع الحريق.

ولفت إلى أن الشركة ادعت أن الحريق لا يؤثر على الثروة النفطية، «فما الذي يشتعل ماء مثلا؟ أو ليس نفطا وغازا؟».

وأكد أن الكارثة الأعظم هي أن التسرب حدث قبل 3 أسابيع ولم تتمكن الشركة من السيطرة عليه نظرا لانعدام الخبرة وتجاهلوه ولم يقم الوزير ولا قيادات النفط بزيارة الموقع إلا بعد وقوع الحريق وبعد نشر الخبر بالإعلام وأصبح موضوعا شعبيا.

وأكد أن القيادات التي تتساهل مع مثل هذه الحوادث ولا تقول المعلومات الصحيحة وتخفي الحقيقة لا تستحق أن تبقى في مواقعها دقيقة واحدة، مبينا أننا لو كان في دول أخرى فإن الحكومة تستقيل بأكملها وليس فقط الوزير أو القيادات النفطية.

وشرح الطبطبائي البيان الذي أصدرته مؤسسة البترول بأنه (مخز) وكله تضليل، متسائلا «لماذا تدعي شركة نفط الكويت بأن الحريق تحت السيطرة ولماذا قامت باستدعاء 4 شركات عالمية؟» ونوه بأن الفاتورة مفتوحة أمام الشركات التي تم جلبها للتعامل مع الحريق.

ولفت إلى أن الشركة ادعت أن الحريق لا يؤثر على الثروة النفطية، «فما الذي يشتعل ماء مثلا؟ أو ليس نفطا وغازا؟».

وأكد أن الكارثة الأعظم هي أن التسرب حدث قبل 3 أسابيع ولم تتمكن الشركة من السيطرة عليه نظرا لانعدام الخبرة وتجاهلوه ولم يقم الوزير ولا قيادات النفط بزيارة الموقع إلا بعد وقوع الحريق وبعد نشر الخبر بالإعلام وأصبح موضوعا شعبيا.

وأكد أن القيادات التي تتساهل مع مثل هذه الحوادث ولا تقول المعلومات الصحيحة وتخفي الحقيقة لا تستحق أن تبقى في مواقعها دقيقة واحدة، مبينا أننا لو كان في دول أخرى فإن الحكومة تستقيل بأكملها وليس فقط الوزير أو القيادات النفطية.

وشرح الطبطبائي أن المشكلة حدثت عندما قامت الشركة بحقن المواد الكيميائية والطين في المكمن لوقف التسرب بطريقة غير مدروسة ما تسبب بتشقق الأنبوب وتكسره واحداث ضغوط على جدران المكمن وأدى بالتالي إلى حدوث تصدعات وتسرب محتويات المكمن من غاز ونفط إلى طبقات قريبة جدا من سطح الأرض، ومع الاحتكاك يحدث الاشتعال.

وأضاف أن المنطقة التي حدث فيها التسرب مشبعة الآن بالنفط والغاز فمن يحاسب عن الأضرار البيئية؟ وأين شهادات وخبرات الجيولوجيين الذين تم التمديد لهم لأنكم لا تستطيعون الاستغناء عن خبراتهم؟ وأين جمال جعفر المسؤول الأول بشركة نفط الكويت وأين المتحدث الرسمي؟

وأشار إلى أن المتحدث الرسمي لشركة نفط الكويت تم تكليفه تفنيد محاور الاستجواب المقدم لوزير النفط بينما واجبه أن يخرج ويبين لأهل الكويت والقيادة السياسية حقيقة الوضع.

وقال إن فريق الإطفاء التابع للشركة والمسؤول عن متابعة هذه الأزمة، لديه خلافات مع الإدارة حول بدل العمل الإضافي.

وذكر أن مؤسسة البترول صرفت مئات ملايين الدنانير لعمل دراسات عن كيفية المحافظة على هذه المكامن ولكن بعد حادثة مكمن وارة تبين أن لا فائدة من الدراسات، وأن ما تم هو هدر في المال العام، مشيرا إلى أن هذا ما سيبينه يوم مناقشة الاستجواب.

وبين أن شركة نفط الكويت تحاول هي ومستشاروها السيطرة على هذا الحريق لكن لا تستطيع بسبب استمرار تسرب مخزون المكمن الى أماكن أخرى عبر التشققات التي حدثت بالأرض، وبالتالي فإن الادعاء بالسيطرة على الحريق غير صحيح.

وأكد أنه يوم الاستجواب سيثبت أمورا كثيرة وسوء إدارة في أهم قطاع وهو النفط ومئات الملايين أو المليارات التي تضيع بسبب سوء الإدارة والعناد وأن هناك مواضيع أكبر من حريق المكمن النفطي سيطرحها بالأوراق.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الحادث كارثة تمس الأموال العامة والبيئة والأمن.. والحريق ليس في مكان واحد

هايف لوزير الخارجية: ما عدد الديبلوماسيين الفلبينيين في الكويت؟

محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، قال في مقدمته: تداولت وسائل الإعلام المحلية تصريحات للسفارة الفلبينية تمس سيادة الكويت ومنها تكوين فرق أمنية تساهم في أخذ العاملات الفلبينيات من منازل الكويتيين ومساعدتهن على الهروب من كفلائهن رغم وجود عقود عمل موثقة وملزمة للجانبين فضلا عن إنشاء مكان لإيواء تلك الخادمات وحيث ان سيادة الكويت خط أحمر لا يجوز المساس به ولن نقبل التعرض لها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ ما صحة ما جاء في وسائل الاعلام في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل تنوي الحكومة اتخاذ أي إجراءات لحماية أمن ومصلحة الكويت؟ وما هذه الاجراءات؟

2ـ كم عدد الديبلوماسيين الفلبينيين العاملين في سفارة الفلبين بالبلاد؟

3ـ كم عدد الموظفين من غير الديبلوماسيين العاملين في سفارة الفلبين؟

4ـ كم عدد السيارات المخصصة للسفارة الفلبينية في الكويت والتي تحمل لوحات (هيئة ديبلوماسية)؟

5ـ كم عدد المقار الديبلوماسية التابعة للسفارة الفلبينية؟

6ـ كم عدد حالات التغيب المسجلة ضد الجالية الفلبينية خلال الثلاث سنوات الماضية؟

7ـ كم عدد أفراد الجالية الفلبينية المتواجدة في البلاد والتي تحمل إقامات رسمية حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع بيان عدد الإناث والذكور كل على حدة؟

"الصداقة البرلمانية الخامسة" تلتقي وكيلة وزارة الخارجية الدنماركية

نايف المرداس وعبدالله فهاد ود. جمعان الحربش ود. عادل الدمخي خلال اللقاء

التقى أمس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الخامسة برئاسة النائب د.جمعان الحربش وكيلة وزارة الخارجية الدنماركية.

وقال الحربش في تصريح صحافي إن اللقاء تضمن عددا من النقاط التي تهم الجانبين الكويتي والدنماركي، منها قضية دعم المعاهدات والاتفاقيات المشتركة.

وبين الحربش أن مجلس الأمة أقر اتفاقيات بين البلدين منها معاهدات في شأن الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات، لافتا إلى أن الكويت لديها استثمارات تقدر بمليارين في الدنمارك.

وأشار إلى أنه تم طرح قضية دعم الدنمارك إعفاء الكويتيين من (الشنغن) في الاجتماع الذي سيعقد خلال شهر يونيو المقبل.

من جهة أخرى، قال الحربش إن هناك حديثا دار حول القضية الفلسطينية وتم ابلاغ الجانب الدنماركي رفضنا للقرار الأميركي المتمثل في نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

وأضاف أن الوفد الكويتي أكد دعمه حقوق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية وبيت المقدس وعدم المساس بالمقدسات.

وأشار الحربش إلى أن الوفد تناول قضية مهمة وهي أن ما يثار في الساحة الأوروبية تحت مسمى حرية الرأي أمر مثير وجارح للمسلمين مثلما حدث في الرسوم الدنماركية في الماضي.

وأضاف أن الوفد استعرض مع الجانب الدنماركي بعض التشريعات التي تحرم الختان وكذلك النقاب خشية تحوله إلى الحجاب، لافتا إلى تأكيد الوفد أن الدستور الدنماركي يحفظ الحقوق والمعتقدات الدينية.

وشدد على أن الدعوة كانت ومازالت لحوار الحضارات، مشددا على أن مثل هذه الأطروحات تعزز في الجانب الآخر الصدام بين الحضارات وتعزز الجانب المتطرف، لافتا إلى أن اللقاء كان صريحا بين الطرفين.

وأكد الحربش احترام الجانب الدنماركي للموقف الكويتي واتزان السياسة الخارجية الكويتية حيال العديد من القضايا الساخنة، وعدم دخول الكويت في الصراعات وقيامها بدور الوسيط المهم والراعي والداعم للشعوب.

وأشار إلى رعاية الكويت للعديد من مؤتمرات المانحين ومبادرات صاحب السمو الأمير للإصلاح بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدا أن هذا يعد مكسبا دوليا كبيرا وأن الكويت رغم صغر مساحتها الا أنها تحظى باحترام كبير في كل مكان.

واعتبر الحربش أن اللقاء كان مهما وصريحا وكان هناك أوجه اتفاق واختلاف بين الجانبين، مؤكدا أن الوفد يمثل الشعب الكويتي ويحمل وجهات نظره التي تخدم السياسة الخارجية الكويتية التي لا يوجد أي خلاف بين مجلس الأمة والحكومة بشأنها.

الدلال يسأل وزير الخارجية عن قرارات وقف التعامل مع مراكز فحص العمالة الوافدة

وجّه النائب محمد الدلال سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، قال في مقدمته: نشرت إحدى الصحف المحلية في عددها الصادر بتاريخ 26 أبريل 2018 خبرا صحافيا بشأن قيام وزارة الخارجية الكويتية بوقف التعامل مع مراكز فحص العمالة الوافدة في عدد من الدول في الخارج (مصر، الهند.. الخ) والمعتمدة من وزارة الصحة الكويتية منذ سنوات، ونظرا لأهمية هذا الإجراء وآثاره على المسائل المتعلقة بالعمالة المنزلية والصحة العامة للمواطنين والمقيمين والعمالة الوافدة إلى الكويت، لذا يرجى إفادتنا بالآتي:

محمد الدلال

1ـ ما الأسس القانونية والعملية التي قام عليها قرار وزارة الخارجية إيقاف تعامل الخارجية وسفارات الكويت في الخارج مع مراكز فحص العمالة الوافدة بالخارج؟ وهل تم بناء على تحقيق قانوني وعملي أو تقارير واردة من السفارات أو شكاوى جادة قدمت في هذا الشأن وتم التحقيق فيها وإثباتها؟ مع تزويدي بنسخة من قرار إيقاف العمل والتعاون مع تلك المكاتب وأي تقارير أو تحقيق يثبت صحة قرار وزارة الخارجية.

2ـ كما هو ظاهر من طبيعة عمل مكاتب فحص العمالة في عدد من الدول خارج الكويت أنها تعمل وفق أساس تعاقدي (عقود مبرمة) مع وزارة الصحة وبالتالي فإن الجهة المسؤولة عن التعاقد ومدى التزام تلك المكاتب بشروط التعاقد هي وزارة الصحة الكويتية، فهل تم التنسيق بين وزارة الخارجية ووزارة الصحة الكويتية بشأن قرار الإيقاف التي صدر في حق عدد من مكاتب فحص العمالة في الخارج مع تزويدي بالمراسلات بين وزارتي الخارجية والصحة في هذا الخصوص؟

3ـ ما إجراءات وزارة الخارجية بعد قرار إيقاف التعامل مع مكاتب فحص العمالة في الخارج والتي كانت متعاقدة مع وزارة الصحة؟ وهل تم استبدالها بجهات أخرى للقيام بالفحص للعمالة الوافدة؟ وفي حال ذلك على أي أساس تم الاستبدال وما الأسس القانونية للتعامل مع الجهات الأخرى وبالأخص في القطاع الخاص الكويتي أو أطراف القطاعين العام والخاص في الدول التي يجلب منها العمالة المنزلية مع بيان دور وموقف وزارة الصحة في هذا الشأن؟

4ـ نظرا لوجود علاقة تعاقدية بين مكاتب فحص العمالة في الخارج مع وزارة الصحة الكويتية ما يعني أنه في حالة إيقافها تدخل الكويت ووزارة الصحة في إخلال بالعقد المبرم بين الطرفين مما قد يؤدى إلى تكبد وزارة الصحة خسائر مالية لعدم الالتزام بالنصوص التعاقدية، لذا هل تمت دراسة هذا الاعتبار حين صدور قرار «الخارجية» بإيقاف التعامل مع مكاتب فحص العمالة المنزلية في الخارج؟ مع تزويدي بموقف وزارة الصحة بشأن قرار الإيقاف الصادر من وزارة الخارجية.

.. ويتقدم بعريضة من بعض المواطنين بإلغاء عقوبة السجن لأصحاب الرأي

تقدم النائب محمد الدلال برسالة إلى مجلس الأمة بشأن إلغاء عقوبة السجن لأصحاب الرأي في التشريعات ذات الاختصاص، يطلب إدراجها ضمن الرسائل الواردة وإحالتها إلى اللجنة التعليمية للنظر فيها. وفيما يلي نص الرسالة:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد

من أهم مقومات المجتمعات المتقدمة الناجحة الاهتمام بالحريات العامة وبالأخص حرية التعبير وقد أبرز دستور الكويت هذا الاهتمام عبر عدد من النصوص ومن جانب آخر فقد تضمنت عدد من القوانين تنظيما للحريات العامة وحريات التعبير (قانون المطبوعات والمرئي والمسموع والإعلام الإلكتروني) و(الجزاء والجرائم الإلكترونية) و(الوحدة الوطنية) واحتوت تلك التشريعات نصوصا متشددة ومقيدة للحريات وعلى خلاف الموازنة الحكيمة التي جاء بها دستور الكويت في إطار كفالة وجود حريات ويقابلها تصرفات في مسؤولية ما أدى في التطبيق إلى اكتظاظ السجون بأبناء الكويت بسبب مواقف إعلامية أو إلكترونية وتصريحات أو تغريدات نتيجة لتعسف من بعض الجهات المسؤولة خارج روح الدستور والقانون.

ومن منطلق هذا المنطق نرفق عريضة تقدم بها عدد من المواطنين بشأن الغاء عقوبة السجن لأصحاب الرأي في التشريعات ذات الاختصاص مع الطلب من مجلسكم الموقر النظر في هذه الرسالة من ضمن الرسائل الواردة وإحالتها إلى اللجنة المختصة (لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد) لتكون ضمن الأوراق التي تنظرها اللجنة من مناقشة المقترحات المشاريع بقوانين المرتبطة بتلك التشريعات والمقدمة لدعم الحريات العامة وحريات التعبير والتي سبق أن بحثها مجلس الأمة وأصدر بها قرارا في جلسته بتاريخ 21/03/2018 وبالأخص إلغاء عقوبة السجن لأصحاب الرأي في أطار توازن مطلوب من دعم الحريات وحرية التعبير المسؤولة.